البنك الدولي
مركز بيسان للبحوث والإنماء

دور وأداء المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في قطاعات الصحة والتعليم والزراعة

كانون ثاني ٢٠٠٦

البنك الدولي
مركز بيسان للبحوث والإنماء

دور وأداء المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في قطاعات الصحة والتعليم والزراعة

كانون ثاني ٢٠٠٦

البنك الدولي
الضفة الغربية وقطاع غزة

مركز بيسان للبحوث والإنماء

ملخص تنفيذي

تبحث هذه الدراسة دور وأداء المنظمات غير الحكومية الفلسطينية كمزودة خدمات في ثلاثة قطاعات – الصحة، التعليم والزراعة. فهي توفر معلومات منهجية حول عمل المنظمات غير الحكومية، مع تحديد مكامن القوة والضعف، واقتراح أساليب لتحسين مساهمتها في مجال تزويد الخدمات وعملية الإنماء الاجتماعي-الاقتصادي.

وجاءت المبادرة إلى القيام بهذه الدراسة في أواخر عام ٢٠٠٤ وبدايات عام ٢٠٠٥، حيث تزامنت مع حقبة زمنية كان يواجه الفلسطينيون فيها العديد من التحديات الصعبة، بما فيها عملية السلام المتعثرة وعدم الاستقرار السياسي، واقتصاد يعاني ركودا حادا، ومستويات متناقصة لدخل الفرد وشح الموارد المالية مما أدى إلى تصاعد وتيرة الاعتماد على التمويل من الجهات المانحة، الأمر الذي أدى إلى تصنيف الفلسطينيين كمستفيدين من أحد أعلى مستويات المساعدة التنموية الرسمية للفرد. وبالرغم من ذلك، رافق هذه الفترة درجة من الأمل الذي ارتبط بعملية "الانفصال" الإسرائيلية الوشيكة عن غزة وأجزاء من الضفة الغربية، وفرص تعزيز مستويات المساهمات من الجهات المانحة ومستثمري القطاع الخاص في عملية إعادة بناء الاقتصاد. وفي هذا السياق، كانت السلطة الفلسطينية تقود عملية التشاور لإعداد خطة التنمية متوسطة الأمد.

أما اليوم، وبعد فوز حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في شهر كانون الثاني من عام ٢٠٠٦ ورد الفعل الدولي تجاه ذلك، فان المستقبل السياسي والاقتصادي يبدو أكثر سوادا على الأقل في المستقبل المنظور أو المدى القصير. ومع ذلك، ستبقى نتائج هذه الدراسة ذات علاقة ومهمة لأنها توفر فهما أعمق لقضايا القيود والفرص التي ستواجه المنظمات غير الحكومية في ظل أي سيناريو متوقع. ففي زمن اقتربت فيه أنظمة تزويد الخدمات التابعة للسلطة الفلسطينية إلى حالة الشلل، تتعزز الافتراضات حول مدى قدرة المنظمات غير الحكومية على لعب هذا الدور، على أمل أن تخفف نتائج هذه الدراسة من وطأة التوقعات غير الواقعية. وتهدف هذه الدراسة أيضا إلى منح المنظمات غير الحكومية فرصة للتفكير بالإنجازات والقيود التي تواجهها، ولتقييم السبل الأفضل للتأقلم مع الظروف المتغيرة. وأخيرا، توفر الدراسة توجيهات إلى السلطة الفلسطينية والجهات المانحة حول الأساليب الهادفة إلى تطوير توجهات أكثر منهجية لدعم عملية تزويد الخدمات.

لقد تم تجميع بيانات معظم أجزاء هذه الدراسة عن طريق دراستين: الدراسة الأولى حول المنظمات غير الحكومية تشمل ٧٨ منظمة غير حكومية مستقلة مسجلة وعدد مختار من مرافق تزويد الخدمات الخاصة بهم. والدراسة الثانية تشمل مسح ٣٠٠ أسرة. ومن الضروري التعامل مع نتائج الدراسة حول المنظمات غير الحكومية على أنها توفر مؤشرات فقط بالنظر إلى الحجم المحدود نسبيا لعينة الدراسة.

إن عملية مراجعة دور وأداء المنظمات غير الحكومية تتركز على تحليل الجانب الوظيفي لعملية تزويد الخدمات الخاصة بهذه المنظمات، وتحديدا على: أ- نظم الاستخدام؛ ب- ممارسات المساءلة والإدارة؛ ج- ممارسات الاستهداف والمشاركة؛ د- مقاييس الجودة ومراقبة هذه المقاييس. وتقوم هذه الدراسة أيضا بمراجعة القيود التي تواجه المنظمات غير الحكومية في مجال الوصول إلى التمويل من الجهات المانحة، بالإضافة إلى مستوى التعاون مع السلطة الفلسطينية والشركاء المحليين الآخرين.

النتائج الرئيسية:

دور المنظمات غير الحكومية بالمقارنة مع مزودي خدمات آخرين

تظهر هذه الدراسة أن دور المنظمات غير الحكومية بالقياس مع مزودي خدمات آخرين يتفاوت بشكل واضح عبر وداخل كل من القطاعات الثلاثة قيد الدراسة. وكما هو متوقع، فان الطلب على خدمات المنظمات غير الحكومية يتأثر بوفرة والتكلفة النسبية للقنوات البديلة لتزويد الخدمات. وغالبا ما يتم استخدام خدمات المنظمات غير الحكومية عندما يكون للسلطة الفلسطينية دورا محدودا أو قدرات ضعيفة، وحيثما تكون تكلفة الحصول على خدمات من القطاع الخاص عالية. ويعتبر قطاع الزراعة المجال الأول حيث توفر المنظمات غير الحكومية الحجم الأكبر من خدماتها، ويلي ذلك قطاع التدريب المهني ومن ثم التعليم في رياض الأطفال، وهي أقل وضوحا في قطاع الصحة. لكن عند النظر إلى داخل القطاعات، تبدو هذه المنظمات غير الحكومية على أنها توفر خدمات محددة التي تكون غير متوفرة أو يصعب الوصول إليها، وبذلك استطاعت هذه المنظمات أن تطور بؤر تخصصات محددة.

وفي مجال الصحة، وطبقا لبيانات وزارة الصحة والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تشكل الخدمات المقدمة من المنظمات غير الحكومية ما نسبته ٢٩٪ و٣٢٪ من إجمالي مراكز الرعاية الصحية الأساسية والأسرة في المشافي بالتوالي. إضافة إلى ذلك، تشكل المنظمات غير الحكومية ما نسبته ٢٦٪ من الموارد البشرية العاملة في قطاع الصحة[١]. وتصل حصة المنظمات غير الحكومية من تمويل الجهات المانحة إلى ٢٠٪ من مجموع التمويل إلى هذا القطاع، طبقا للتقارير. وفي نفس الوقت، وطبقا لنتائج هذه الدراسة، تصل حصة المنظمات غير الحكومية من مجموع استفادة الأسر من الخدمات الصحية إلى ١١،٧٪ فقط فيما تشكل وزارة الصحة والأونروا ومزودي الخدمات من القطاع الخاص ما نسبته ٤٦٪، و٢٤٪، و١٦٪ بالتوالي[٢]. وفي قطاع غزة حيث تشكل الأونروا ما نسبته ٤٦٪ من إجمالي استخدام الخدمات الصحية، تهبط حصة المنظمات غير الحكومية إلى مستوى متدن يصل إلى ٨٪. لكن التقارير تشير إلى مستويات أعلى بكثير من ناحية الاستفادة من خدمات المنظمات غير الحكومية التخصصية، بما فيها إعادة التأهيل، والإرشاد النفسي، والوعي والتدريب الصحي حيث تصل حصة هذه المنظمات إلى ١٩٪، و٢٥٪، و٢١٪ بالتوالي من مجمل الخدمات المستخدمة.

ويعزى المستوى المتدني لاستخدام الخدمات الصحية التابعة للمنظمات غير الحكومية إلى توفر التأمين الصحي العمومي والخدمات المجانية (في حالة الأونروا). لكن الحصة العالية للمنظمات غير الحكومية في مجال المرافق والطواقم العاملة والموارد التي يتم إنفاقها في هذا القطاع تشير إلى مكامن قصور واضحة في مجال توزيع وتخصيص الموارد.

وفي قطاع التعليم، حيث يتركز دور وزارة التربية والتعليم العالي على التعليم الأساسي والثانوي الرسمي، تشكل المنظمات غير الرسمية ما نسبته ٣١٪ من خدمات رياض الأطفال وتصل حصة القطاع الخاص إلى ٧١٪. وفي التعليم المهني، يشكل كل من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ما نسبته ٢٥٪ من مجموع الخدمات فيما تصل حصة السلطة الفلسطينية إلى ٣٧٪.

أما في قطاع الزراعة، فتصل حصة المنظمات غير الحكومية إلى ما يقرب من ٥٣٪ من مجمل الخدمات المزودة مقارنة بحصة السلطة الفلسطينية التي تصل إلى ٣٠٪ فيما تشكل حصة القطاع الخاص ١٨٪. ويتماشى الدور المحدود للسلطة الفلسطينية في مجال الخدمات الزراعية مع سياسة القطاع التي تشدد على دور السلطة الفلسطينية التنظيمي في هذا المجال بدل من تزويد الخدمات.

المستفيدون من خدمات المنظمات غير الحكومية

تبين هذه الدراسة أن الخدمات التي توفرها المنظمات غير الحكومية يصعب الوصول إليها بشكل متساو من قبل الفقراء في القطاعات الثلاثة. ويتوجب على المنظمات غير الحكومية أن تجبي رسوما لقاء الخدمات التي توفرها، وبذلك، فعندما يجد الفقراء أنفسهم أمام خيار الحصول على نفس الخدمات بأسعار أقل، فإنهم عادة ما يعزفون عن الاستفادة من خدمات المنظمات غير الحكومية. وبالنتيجة، فان الدراسة تؤكد على أن الجزء الأكبر من المستفيدين من خدمات المنظمات غير الحكومية في العديد من الحالات هم من الأسر ذوي مستويات أعلى من الدخل. وكما ذكر سابقا، تتفاوت ملامح المستفيدين من خدمات المنظمات غير الحكومية بشكل كبير ما بين القطاعات قيد الدراسة.

١ أنظر إلى وزارة الصحة/ نظام معلومات الإدارة الصحية بالنسبة للبيانات حول مراكز الرعاية الصحية الأساسية والأسرة في المشافي (٢٠٠٤)، وبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول مسح الموارد البشرية.

٢ يجدر التنويه هنا إلى انه طبقا لبيانات ٢٠٠٤ من دائرة تنسيق المساعدات في وزارة التخطيط، يأتي ما نسبته ٢٠٪ من إجمالي مساعدات التنمية الرسمية إلى الضفة الغربية وغزة عبر قنوات المنظمات غير الحكومية.

ففي قطاع الصحة، تشكل الأسر الفقيرة من ذوي الدخل ما دون ١،٤٠٠ شيكل إسرائيلي جديد في الشهر[٣] ما نسبته ٤٠٪ من مجمل المستفيدين من خدمات المنظمات غير الحكومية لكنها تشكل ٦٠٪ و٦٥٪ من المستفيدين من الخدمات الصحية الحكومية والخدمات الصحية من الأونروا بالتوالي. والمستفيدون من الخدمات الصحية المزودة من قبل المنظمات غير الحكومية مقسمون بشكل متساو بين سكان الريف وسكان المدن، ويبدو أن استخدام خدمات المنظمات غير الحكومية يسير بشكل ثابت ومتساو بين المناطق الريفية والحضرية.

ويوجد ارتباط بسيط بين مشاركة الأسر في رياض الأطفال ومستويات الدخل: وقد وصلت أدنى مستوى مشاركة (٢٠٪) في صفوف الأسر ذوي مستويات دخل أقل من ٧٥٠ شيكل إسرائيلي جديد لكن النسبة ارتفعت إلى ٢٨٪ بين الذين تحدثوا عن دخل أعلى من ٢،٠٠٠ شيكل إسرائيلي جديد. وتوفر المنظمات غير الحكومية ما يقرب من ربع خدمات التعليم في رياض الأطفال في المناطق الريفية لكن تنخفض هذه النسبة إلى ١٣٪ فقط في المراكز المدنية. وتأتي ما نسبته ٥٠٪ من الأسر التي تستخدم خدمات رياض الأطفال التابعة إلى المنظمات غير الحكومية من عائلات ذات دخل أقل من ١،٤٠٠ شيكل إسرائيلي جديد، كما هو الحال بالنسبة إلى ٤٧٪ من الذين يستفيدون من مزودي الخدمات من القطاع الخاص.

وبشكل إجمالي، فان الأسر التي تنتمي إلى مجموعة الذين يقل دخلهم عن ١،٤٠٠ شيكل إسرائيلي جديد تشكل ما نسبته ٥٠٪ و٦٠٪ من مجموع المستفيدين من التدريب المهني والخدمات الزراعية بالتوالي --- ومن خدمات المنظمات غير الحكومية في هذه القطاعات أيضا. وقد جاءت مشاركة النساء في التدريب المهني المزود من قبل المنظمات غير الحكومية أعلى بشكل واضح مقارنة بمزودي هذه الخدمات من الحكومة أو القطاع الخاص.

ومن ناحية سياسات الاستهداف، أكدت المنظمات غير الحكومية أنها استهدفت في خدماتها المناطق المهمشة والأسر الفقيرة فقط في قطاع الزراعة (٤٣٪ من المستطلعين مقارنة بنسبة ١٠٪ في الصحة و١١٪ في التعليم). لكن حددت كافة المنظمات غير الحكومية أن مستوى الدخل الفردي يعتبر معياراً مهماً عند اختيار المستفيدين. إضافة إلى ذلك، تم ذكر أن المنظمات غير الحكومية استهدفت بشكل متكرر المجموعات الهشة، مثل ذوي الاحتياجات الخاصة، والشباب، والأطفال/النساء.

المنظمات غير الحكومية والمساءلة

وبشكل عام، ظهرت المنظمات غير الحكومية على أنها مهتمة "بالمساءلة العمودية" تجاه هيئاتها الإدارية والسلطة الفلسطينية والجهات المانحة أكثر من "المساءلة الأفقية" تجاه هيئاتها العمومية الأوسع والمجتمعات المحلية التي يخدمون. وذكرت التقارير أن مستويات نشر وتعميم والكشف عن تقاريرها السنوية والمالية إلى أعضاء الهيئة العامة ومجموعات المجتمع المحلي كانت محدودة جدا. وأشارت التقارير إلى انتظام اجتماعات مجالس الإدارة والى مجال المسؤوليات على ذلك المستوى مما يشير إلى أن الهيئات الإدارية للمنظمات غير الحكومية منخرطة بنشاط في الحكم والإشراف على عمل منظماتها. لكن يبدو أن هنالك بعض الغموض حول الطرف المسؤول في إطار هيكلية المنظمات غير الحكومية لإقرار التقارير المالية وعملية اختيار مدققي الحسابات مما يثير بعض القلق حول كفاية المنظمات غير الحكومية في مجال الرقابة والإشراف المالي.

ومن ناحية أخرى، بينت الدراسة وجود مستوى صارم نسبيا من الرقابة وإعداد التقارير حول المشاريع الممولة عن طريق المنح – وان يكن بناء على طلب من الجهات المانحة. ويمكن وصف قدرات المنظمات غير الحكومية في مجال فحص الأثر الأوسع لخدماتهم خارج الأطر المحددة للمشاريع على أنها أقل تطورا بشكل عام، حيث تدنت أيضا وبشكل كبير مستويات مشاركة المستفيدين في تصميم وتقييم برامج تزويد الخدمات.

ممارسات القيادة والإدارة

بالرغم من حقيقة أن المنظمات غير الحكومية تدار من قبل طواقم تتمتع بمهنية عالية، إلا أن عمليات الاختيار المستخدمة في توظيف مدراء المنظمات غير الحكومية لا تكون تنافسية في أغلب الأحيان وتفتقد إلى الشفافية – مما يعزز الإدراك القائل بأن المنظمات غير الحكومية تدار من قبل "النخبة الصغيرة". إضافة إلى ذلك، وبالرغم من التقارير الأخيرة التي تحدثت عن عمليات إضافية نحو اللامركزية في المنظمات غير الحكومية، إلا أن الأمور الرئيسية ما زالت تخضع للمركزية القوية في

٣ باستخدام قياس خط الفقر على أساس دخل ٢،١ دولار أمريكي في اليوم، فان أسرة مكونة من ٦ أفراد تحتاج دخل يصل إلى ١،٧٠٠ شيكل إسرائيلي جديد في الشهر لكي تصنف على أنها "فوق خط الفقر".

صفوف أغلبية المنظمات غير الحكومية التي خضعت للدراسة. ويوازي ذلك المرونة التي تتمتع بها الفروع والمرافق المحلية من خلال استحداث خطوط جديدة في تزويد الخدمات الأمر الذي يعزز استجابة المنظمات غير الحكومية للاحتياجات المحلية. وقد لوحظ أيضا أن الطواقم العاملة في المنظمات غير الحكومية لا تحظى بكثير من الفرص للتدريب وتطوير المهارات.

وقد أكدت الدراسة على ضعف قدرات المنظمات غير الحكومية في مراقبة الجودة والأثر وتحديدا بسبب غياب مقاييس الجودة المتسقة. لذلك، وفي حين تتمتع المنظمات غير الحكومية بإجراءات تشغيلية كافية لمتابعة الأوضاع الصحية للمرضى وتحصيل الطلبة، أو متابعة التحويلات، إلا أن المنظمات غير الحكومية الكبيرة فقط هي التي راقبت الأثر طبقا لمعايير واضحة المعالم. وعند السؤال حول نتائج/أثر أعمالهم، أبدت المنظمات غير الحكومية قدرات أفضل في إعداد التقارير حول العمليات والمخرجات بدل النتائج. وقد لوحظ أيضا ضعف قدرات مراقبة مقاييس الخدمات من قبل منظمات متخصصة في السلطة الفلسطينية.

وجاء المستوى الإجمالي لرضا المستفيدين عن خدمات المنظمات غير الحكومية عالي جدا، وهو تقييم يعتمد بشكل كبير على الكفاءة والمهنية المدركة في طواقم المنظمات غير الحكومية وجودة موارد ومرافق المنظمات غير الحكومية، خاصة في مجال الصحة. لكن تبين وجود تفاوتا في هذا التقييم الايجابي العام على أساس القطاع. ففي قطاع التدريب المهني، عبر المستفيدون عن رضا أكبر حيال الخدمات المقدمة من مزودي الخدمات من السلطة الفلسطينية والقطاع الخاص، حيث ذكر ما نسبته ٢٥٪ من المستفيدين من برامج السلطة الفلسطينية أن التدريب ساعدهم في العثور على فرصة عمل مقارنة بنسبة ١٤٪ فقط من مجموع من حصلوا على التدريب من برامج المنظمات غير الحكومية.

وبطريقة مماثلة، فقد قيم المستفيدون الخدمات الزراعية المقدمة من قبل المنظمات غير الحكومية بشكل أكثر ايجابية مقارنة بالخدمات المزودة من قبل الحكومة، لكن ذلك لم يحصل فيما يتعلق بالبدء بنشاطات جديدة أو زيادة مستوى دخلهم. ويمكن تفسير ذلك من خلال الحقيقة القائلة بأن السلطة الفلسطينية والقطاع الخاص تسهل/توفر قروضاً وإمكانية الوصول إلى الأسواق فيما تركز المنظمات غير الحكومية بشكل أكبر على توفير التدريب ودعم المدخلات الزراعية واستصلاح الأراضي.

نماذج التمويل

تؤكد الدراسة على أن قدرات المنظمات غير الحكومية في توليد عائدات محلية مركزة ومحدودة في إطار المنظمات الأكبر، خاصة المستشفيات والمنظمات غير الحكومية العاملة على المستوى الوطني. تشكل رسوم الخدمات ومشاريع توليد الدخل الجزء الأكبر من العائدات التي تولدها هذه المنظمات. وقد تحدثت المنظمات غير الحكومية الإسلامية عن مستويات عالية من مساهمات المجتمع المحلي، وهو مسار لم يتم استكشافه بشكل كاف من قبل المنظمات الأخرى قيد الدراسة.

يقال أن التمويل الدولي إلى المنظمات غير الحكومية منحازا لصالح المنظمات غير الحكومية الأكبر وللمنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع الصحة. ويمكن تفسير ذلك جزئيا بسبب تمتع المنظمات غير الحكومية بقدرات مؤسساتية أكبر، بالإضافة إلى علاقاتها الوطيدة والتاريخية مع المنظمات غير الحكومية الدولية ومنظمات الجهات المانحة. ويبدو أن التمويل من قبل السلطة الفلسطينية وموارد محلية أخرى يتسم بعدالة أكبر في التوزيع عبر المنظمات غير الحكومية بمختلف الأحجام. ويعزى ذلك جزئيا بسبب حقيقة أن المنظمات غير الحكومية الأصغر تتسلم دعما ماليا من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وهي ترتبط ضمن عقود فرعية مع مؤسسات السلطة الفلسطينية لتزويد خدمات محددة إلى التجمعات السكانية المهمشة.

تؤكد الدراسة أن عمل المنظمات غير الحكومية يواجه قيودا كبيرة بسبب غياب إمكانيات التنبؤ وغياب الشفافية في توفير التمويل من الجهات المانحة. تعتبر سياسات التمويل وإعداد التقارير في إطار المنح المقدمة من الجهات المانحة بالغة التعقيد، وينظر إلى التمويل بشكل عام على انه يتم توفيره لفترات قصيرة جدا، الأمر الذي يعيق قدرات المنظمات غير الحكومية على التخطيط المستقبلي والتركيز على تحسين الجودة والاستدامة.

التعاون مع السلطة الفلسطينية وشركاء محليين آخرين

تؤكد الدراسة على وجود تعاون كبير بين المنظمات غير الحكومية والسلطة الفلسطينية حيث ينظر إلى دور السلطة الفلسطينية بشكل ايجابي عموما. لكن التعاون بين الطرفين لا يصل إلى مستوى الشراكة أو التعاون النشط في تخطيط السياسات والقطاعات. ويمكن تفسير ذلك في إطار قدرات السلطة الفلسطينية المحدودة لقيادة عمليات تخطيط القطاع ونقص

التنسيق ما بين المنظمات غير الحكومية نحو حوار منهجي مع السلطة الفلسطينية. وتكشف الدراسة أيضا انخراطاً محدوداً من جانب المنظمات غير الحكومية قيد الدراسة في نشاطات المناصرة والتأييد الهادفة للتأثير على سياسات القطاعات التابعة للسلطة الفلسطينية. إضافة إلى ذلك، تحدثت مجموعة من الذين تعاملوا مع قضايا المناصرة والتأييد أن تركيزهم انصب على الاجتماعات وتوزيع المواد التثقيفية وبناء التحالفات مقابل الاجتماعات مع أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني أو إعداد أوراق سياسات. ولكن، يلاحظ مؤخرا أن السلطة الفلسطينية (تحديدا وزارة التخطيط) مهتمة أكثر في التشاور مع المنظمات غير الحكومية (على سبيل المثال في إطار إعداد خطة التنمية متوسطة الأمد). وعلى مستوى الوزارات، تشير الدلائل إلى أن عمليات التشاور تبقى محدودة لأغراض محددة ومؤقتة.

إن التعاون بين المنظمات غير الحكومية والحكم المحلي والقطاع الخاص يبقى محدودا جدا. ويعزى ذلك ربما إلى نقص الشرعية التي تتمتع بها مؤسسات الحكم المحلي التي استمرت في هذا الوضع لحين الانتخابات البلدية الأخيرة، وبسبب عدم قدرة مؤسسات الحكم المحلي على توفير بيئة مواتية للتنمية المجتمعية. إن النقص في التعاون مع القطاع الخاص يشير إلى قدرات غير مستغلة لتشجيع مساهمات مشتركة إلى برامج ونشاطات المنظمات غير الحكومية.

استنتاجات

وكملخص، تشير الدراسات إلى التالي:

- كان مستوى رضا المستفيدين من خدمات المنظمات غير الحكومية عال، وفي العديد من الحالات أعلى بالمقارنة مع خدمات شبيهة تزودها السلطة الفلسطينية.

- تعتبر العلاقة بين المنظمات غير الحكومية والسلطة الفلسطينية بناءة بشكل عام، وحتى في ظل مشاركة محدودة من قبل المنظمات غير الحكومية في تخطيط ورسم سياسات القطاعات. وفي المقابل، كانت الشراكات بين المنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية ضعيفة.

- قامت المنظمات غير الحكومية بإيجاد بؤر في مجالات و/أو قطاعات حيث تكون خدمات السلطة الفلسطينية غير متوفرة أو محدودة، وحيث تكون رسوم القطاع الخاص لقاء الخدمات عالية نسبيا.

- وفي واقع الحال، لا تصل المنظمات غير الحكومية إلى الفقراء والمجتمعات المهمشة. وبذلك، فان معظم المنظمات غير الحكومية تبذل جهودا لإعطاء الأولوية إلى الفقراء والأفراد المعوزين في المجموعات التي تختار أن تعمل معها. إن حقيقة أن المنظمات غير الحكومية تجبي رسوما لقاء خدماتها تفسر إلى حد ما نقص التركيز على الفقراء.

- تتجه الجهات المانحة لأن تفضل المنظمات غير الحكومية الكبيرة، وتحديدا بسبب قدرات هذه المنظمات على التقيد بالمتطلبات والإجراءات المعقدة التي تفرضها الجهات المانحة، وتتجه الجهات المانحة أيضا لتوفير التمويل لفترات قصيرة، الأمر الذي لا ينسجم مع إنشاء قدرات طويلة الأمد وبالتالي استدامة المنظمات غير الحكومية.

- وفي معظم الحالات، لا تكون المنظمات غير الحكومية مسؤولة أمام المستفيدين والمجتمعات المحلية إنما إلى هيئاتها الإدارية والجهات المانحة والسلطة الفلسطينية. ويمكن ربط هذا النقص في المساءلة "الأفقية" بالإشراك المحدود للمستفيدين في كافة مراحل عملية تقديم الخدمات.

- ومن وجهة نظر مؤسساتية، هناك ضرورة لأن تسير وتستكمل المنظمات غير الحكومية بعض العمل في قضايا تحسين الرقابة الموضوعية وتقييم الأثر، بالإضافة إلى الإدارة الداخلية وتطوير الطواقم العاملة. وعادة ما يتم توظيف الأشخاص في المناصب العليا في المنظمات غير الحكومية بدون الإعلان عن مسابقة مفتوحة للجميع.

التوصيات

تبرز التوصيات التالية كنتيجة للقسم التحليلي في الدراسة:

- يوجد نمو طبيعي سريع للسكان الفلسطينيين؛ ولا يستطيع الاقتصاد حاليا، بسبب النزاع والإغلاق، أن يحافظ على معدلات كافية من الصالح والخير العام (بدون التحدث عن إمكانيات تحسين هذه المعدلات). وفي ظل هذا المناخ، فانه يتوقع تزايد الحاجة للمنظمات غير الحكومية كمزودة للخدمات مع مرور الوقت. ومن أجل تحسين فعالية الدعم إلى المنظمات غير الحكومية، يتوجب على الجهات المانحة تطوير وعي أفضل للقدرات والطلب داخل النظام الكلي لتزويد الخدمات.

- يتوجب على السلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية أن تتعاون في تطوير مقاييس بسيطة وشفافة للأداء والجودة في مجال تزويد الخدمات. وبخط مواز، يجب تكثيف الجهود لتعزيز وظيفة الرقابة للوزارات المختصة.

- يجب دعم وتشجيع المنظمات غير الحكومية على أن تستهدف خدماتها الفقراء بشكل أكثر وضوحا. بالنظر إلى المستويات العالية من الفقر في غزة، يجب تشجيع المنظمات غير الحكومية على توسيع وجودها هناك لكي تكون مكملة لدور السلطة الفلسطينية والأونروا.

- بالنظر إلى دورها الهام كممثلة عن المجتمع المدني، ويجب على المنظمات غير الحكومية أن توسع قاعدة تمثيلها مع المجتمع المدني والمنظمات الشعبية. يجب أن يترافق هذا الجهد مع المناصرة والتأييد نحو سياسات اجتماعية أكثر عدالة وشمولا.

- يتوجب على شبكات المنظمات غير الحكومية والمنظمات العاملة كمظلة لها أن تكثف الجهود لتعزيز المساءلة من خلال تطوير وتبني ميثاق شرف للمنظمات غير الحكومية (الذي يجب أن يتضمن إجراءات مصممة لزيادة الشفافية في عمليات التوظيف، وصياغة السياسات والإدارة المالية). ومن جانبها، يمكن للسلطة الفلسطينية أن تساعد في تطوير قطاع المنظمات غير الحكومية عن طريق تنشيط وإحياء النظام الداخلي لقانون المنظمات غير الحكومية الذي تم إقراره من قبل مجلس الوزراء والذي يزيل الغموض في القانون الحالي. وهذا سيساعد بدوره في تشجيع قدر أعلى من الشفافية وتحسين الأداء في القطاع.

- يجب تنشيط جهود استكشاف الفرص لتشكيل شراكات مع المنظمات غير الحكومية، خاصة مع الحكم المحلي، وربما من خلال آليات تمويل مشتركة. وتعتبر هذه الشراكات مهمة جدا نحو الاستدامة طويلة الأمد للمنظمات غير الحكومية.

- يجب على الجهات المانحة أن تتخذ توجها أكثر منهجية في موضوع التمويل إلى المنظمات غير الحكومية، من خلال تركيز أقل على تمويل المشاريع العفوية أو الآنية وتركيز أكثر على برامج فرعية في القطاعات. ويجب أن تقوم الجهات المانحة بالإعداد لدعم نشاطات المنظمات غير الحكومية على أساس أكثر استدامة من أجل السماح لنضوج مؤسساتي أشمل. ويتوجب على الجهات المانحة أن تركز أكثر على دعم التطور المهني للمنظمات غير الحكومية. ومن شأن ذلك أن يساعد في تطوير شفافية وبالتالي شرعية المنظمات غير الحكومية أمام الجمهور والمستفيدين. ويمكن للسلطة الفلسطينية والجهات المانحة أن تفكر في أن يحصل تمثيل للمنظمات غير الحكومية داخل هياكل تنسيق المساعدات الخاصة بهم من أجل المساعدة على خلق انسجام أكبر مع البرامج التنموية وبرامج البناء المؤسساتي الممولة من الجهات المانحة التي يتم تنفيذها عن طريق السلطة الفلسطينية.